أخبار زراعية

فساد البيض المخزن انضح من بحوث محطة (كورنيل) بأمريكا أن سبب تدهور حالة البيض عند خزنه يرجع الى امتصاصه الرائحة الكريهة الناشئة من تعفن البكتريا أو من روائح بعض أنواع الأطعمة . ويمكن لعلاج هذه الحالة تنقية الهواء بواسطة الكربون النشط الذي يمتص الرائحة .

مستخرجات خميرة الألبان (الشرش) ذكر مكتب صناعة الألبان (بواشنطن) أنه يجرى في خميرة الألبان ثلاث عمليات مبدئية وهي البسترة والتركيز والتجفير وذلك لاستعمالها في الأغذية ومستحضرات الأدوية والمنتجات الصناعية . فالبسترة خطوة ضرورية في حفظ الشرش الحلو لعمليات الكريم وعمليات أخرى غيرها ، والتركيز ينتج عنه منتجات البروتين والكتوز والشرش المركز الحلو وغير الحلو والمجفف . أما منتجات التجفير فهي حمض اللبنيك وكحول الأيثيل والريبوفلافين .

أثر نقص بعض العناصر الغذائية في التربة يساعد تحليل النبات والتربة التي ينمو فيهما على الوصول الى أحسن محصول ، إذ قد يسبب نقص بعض العناصر الغذائية بالتربة بعض الأعراض المرضية في النباتات كمرض الاصفرار Chlorosis . وينجم عن نقص بعض العناصر في التربة كالمغنسيوم والمنجنيز والنحاس والزنك والحديد والبورون وغيرها من العناصر الثانوية أضرار في نمو محاصيل الخضر .

تغذية الدجاج الروبي بالفيتامينات جاء في بحوث كلية الزراعة أنه يمكن استخدام الفيتامين التجاري المحتوي على العناصر المعدنية والمسمى فيتامالك Vitamalk بدلاً من اللبن المجفف في تغذية الفراخ الروبي ، على أن يضاف اليه البروتين الجيد وقد ارتفع بذلك عدد النفس ونسبته ، وهذا لا يقلل من رأي استخدام اللبن المجفف في تربيتها .

* *

الدورة الزراعية

ألقى حضرة صاحب العزة عبد الرحمن سري بك المفتش الاقتصادي لوزارة الزراعة مساء السبت ٢٠ يناير الجاري محاضرة عن « دراسات تحليلية للدورة الزراعية وأثر التشريعات الأخيرة فيها » ألقاها في دار جمعية الخريجين الشاهد الزراعية ملخصها فيما يلي : —

لا يزال الدورة الزراعية من المسائل التي تشغل جانباً كبيراً من تفكير الزراع ، ولا نصار كل من الدورتين الثنائية والثلاثية رأيهم وأكبر الظن أن هذا الاختلاف في الرأي سيستمر دائماً ما دامت الأهداف مختلفة وهذه الأهداف ليست ثابتة دائماً وهي توزن عادة بميزان الربح والخسارة . ومع ذلك فلا الرجوع الى ما كانت عليه الحالة في المدة السابقة للحرب يمكن أن يعطي فكرة صادقة عن مناطق كل من الدورتين . على أن مثل هذا التقسيم ليس معناه أن كل زارع يتبع نفس الدورة ولكن معناه أن الغالبية تتجه الى دورة معينة .

وقد تبين أن الدورة الثلاثية تتناول (١) جميع المراكز التي تحدها الصحراوان الشرقية والغربية من مديريتي الشرقية والبحيرة ومديرية الفيوم والمراكز الواقعة شرقي النيل بالوجه القبلي (٢) مديريتي المنوفية والقليوبية وتمتد هذه المنطقة حتى نهاية مديرية بني سويف (٣) مديرية جرجا . أما منطقة الدورة الثنائية فتشمل (١) شمال الدلتا أي مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية والمراكز المجاورة من مديريتي البحيرة والشرقية (٢) مديرية المنيا والمنطقة الصيفية بمديرية أسيوط وعند ما نستعرض الحالة في المنطقتين يلاحظ أن مساحة الأرز في الدورة الثنائية تبلغ نحو ٣٢ ٪ من جملة زمام مناطق الأرز في حين أنها تبلغ ١٧ ٪ فقط في المنطقة الثلاثية بعد استبعاد بركي رشيد وفارسكور . وهذا الوضع يستدعي التفكير مستقبلاً لتحديد المناطق التي تحتاج الى التوسع في زراعة الأرز إذا سمحت حالة المياه بذلك . كذلك نلحظ أن الزيادة التي طرأت على القطن في السنتين الأخيرتين قد ضيقت من مساحة البرسيم في كثير من المناطق بحيث لم تعد كافية لتربية الماشية التي زاد عددها زيادة كبيرة خلال العشر سنوات الأخيرة . وقد أدى نقص البرسيم في كثير من المناطق الى التوسع في زراعة البرسيم التحريش مما سيؤدي إلى تأخير الزراعات التالية وليس ذلك في مصلحة الانتاج وقد أصبحت الحالة تستدعي دراسة واسعة عن العلائق الصالحة في كل منطقة حتى يمكن رسم سياسة تتفق مع ظروف كل منطقة خصوصاً وقد تقدمت الفلاحة الميكانيكية وبلغت المساحة التي تستخدم فيها الآلات الميكانيكية نحو ثلاثة أرباع المليون فدان وثلاثة أرباع هذه المساحة في شمال الدلتا وهو وضع يدعو الى التساؤل عما ستؤول اليه حالة تربية الماشية في هذه المنطقة مستقبلاً .

والمنظور أن التوسع في استخدام القوى الميكانيكية في حقل الدلتا سيؤدي الى التقليل من الحاجة الى الأيدي العاملة التي تسبب في الوقت الحاضر عدم إجادة بعض العمليات الزراعية ولا سيما إذا أضفنا الى ذلك التوسع في استخدام الكيمياويات في مقاومة دودة القطن .

ومع أن توزيع الحيازات الكبيرة والصغيرة لا أثر له في تحديد الدورات إلا أنه يمكن القول بأن نسبة صغار الزراع في المديريات التي تتبع الدورة الثلاثية أكثر منها في باقي المديريات وقد كان المفهوم أن صغار الزراع يتعذر عليهم تطبيق الدورة الثلاثية في حين أن تلك البيانات تشير الى غير هذا الوضع .

وعند مقارنة الحالة الزراعية التي فرضت على الزراع بسنّ القوانين خلال سني الحرب نجد أن الأثر ليس كبيراً إلى الحد الذي يزعم فيه . ولو قورنت متوسطات المساحات لمختلف الحاصلات خلال المدة السابقة للحرب وأثناء الحرب (مع استبعاد سنة ١٩٤٣ لظروفها الخاصة) نجد أن مساحة القطن قد نقصت بنسبة ٤٧ ٪ في حين أن الزيادة في القمح والشعير بلغت ١٥ ٪ وفي الذرة الشامية ١٩ ٪ وفي كل من الأرز والبرسيم نحو ٤٥ ٪ وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن تقدير الضرر الحقيقي الذي أصاب التربة . أما انخفاض متوسطات المحاصيل في مدة الحرب فلا يمكن أن يعزى الى القوانين الزراعية في حين أن متوسط الوارد من الأسمدة في المدة بين سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٥ قد بلغ ١٦٨ ألف طن سنوياً مقابل ٥٥٢ ألف طن سنوياً في سني قبل الحرب — وقد بلغت تكاليف الانتاج في هذه المدة ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب كما وأن صافي الربح قد بلغ هذا القدر وزيادة مع تفاوت في المناطق .

ثم أن اختلاف البيانات في مختلف جهات المملكة ما ينبهنا الى وجوب تقسيم القطر إلى مناطق صغيرة تقوم بدراسة كل منها على حدة كما نصل الى وضع سياسة معينة للانتاج في كل منطقة . أما أخذ الستة ملايين فدان كوحدة أو تقسيمها بين الوجهين البحري والقبلي فلن يصل بنا الى أكثر مما وصلنا إليه . ولقد تطورت الزراعة في نواحٍ كثيرة وتطورت الحياة ذاتها خلال سني الحرب وبعدها وزادت كميات الاستهلاك من الحاجيات الضرورية بنسب بالغة وهو ما يدعو في تنسيله الى وضع البرامج اللازمة لنا إذا قدّر لهذا العالم أن يتعرض لغمار حرب جديدة .

* *